رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 12 / 3 / 2023
تاريخ قبول البحث 6 / 8 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

أزمات التنمية السياسية وأهمية أزمة التوزيع في العراق

The Crisis of Political Development and The Importance of Distribution Crisis in Iraq

أ.م.د. هشام عز الدين مجيد

Dr Hesham Ezzulddin Majeed

كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

University of Baghdad/ College of Political Science

Hesham14@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تُعد التنمية السياسية احد اهم المواضيع التي وردت في طروحات "لوسيان باي" وكتاب اخرين مثل "جوزيف لالولمبارا" و "وميرون ونر" و"صاموئيل هنتنجتون" و"كابرائيل الموند"، حيث عرفها "باي" على انها زيادة النظام السياسي في قدراته من حيث تسيير شؤون العامة، وضبط النزاعات، وتلبية المطالب في التوجه نحو المساواة، وبذلك فقد تصبح ازمة التوزيع فيما يتعلق بتحقيق المساواة التي طرحها "باي" اولوية تستحق البحث والتقصي والتمحيص لما لها من دلالات تتمثل في ادارة السياسات التوزيعية التي تقوم الانظمة السياسية برسمها وتنفيذها. ولا يزال العراق يعاني من ازمة حقيقية تتمثل في طريقة وادارة الموارد الطبيعية من قبل الحكومات المتعاقبة منذ تاريخ تأسيسه لغاية الوقت الحالي، تمثلت في عدم القدرة على ضبط وصياغة سياسات توزيعية تستطيع من خلالها ان تحقق نوع من المساواة النسبية لموارده وتلبية مطالب واحتياجات للجتمع العراقي.

الكلمات المفتاحية: "العراق" ، "السياسات التوزيعية" ، ،التنمية السياسية" ، "الازمة" ، "المساواة"

Abstract

Political development can be consider ass one of the most important elements mentioned in the theses and marbles of “Lucien Bay” and other writers such as “Joseph Lalumbara”, “Meron Wener”, “Samuel Huntington” and “Gabriel Almond”, where Bay defined it as increasing the capabilities of the political system from In terms of managing public affairs, controlling conflicts, and meeting demands in the direction of equality, and thus the distribution crisis with regard to achieving equality put forward by "Bay" may become a priority that deserves research, investigation and scrutiny, because of its implications represented in managing the distributive policies that the political systems draw and implement. Iraq has been and still suffers from a real crisis represented in the way and management of natural resources by successive governments since the date of its establishment until the writing of these lines, represented in the inability to control and formulate distributive policies through which it can achieve a kind of relative equality for its resources and meet the demands and needs of Iraqi society.

Keywords: "Iraq", "Political development", "Distribution crisis", "Equality"

المقدمة

إن ما يسعى إليه الإنسان منذ أن خلقه الله بقدر تعلق الأمر بحقه في الموارد المادية هو ضمان ذلك الحق الذي يكفل له العيش الكريم مع مراعاة حق الاخرين من بني جنسه هذا الحق الذي يضمن إعطاء كل شخص بحسب ما يبذله من جهد وما لديه من مواهب وقدرات قد تميز بعض الأشخاص في الحصول على الموارد عن غيرهم من دون الاضرار بمصالح غالبية المجتمع، بمعنى تحقيق عدالة في توزيع الموارد بين الناس بالشكل الذي يضمن عدم وجود فوارق كبيرة في ذلك التوزيع وأن حدوث الفوارق يؤدي الى صراع وعدم استقرار، هذه العدالة في التوزيع التي لابد من تحقيقها لدى كل سلطة او نظام سياسي يقنع الأنسان أن يكون خاضعاً لسلطان تلك السلطة او ذلك النظام الساسي، بمعنى أن قناعة الأنسان بهذا السلطان خاضع لمدى تحقيق ذلك السلطان للعدالة في توزيع الموارد بين جميع افراد المجتمع فمن طريق هذه العدالة في التوزيع يتم تحقق العدالة الاجتماعية، الا أن هذا الامر قد لا يتحقق في كل مكان أو زمان او في أي نظام سياسي إذ تتحكم فيه وتؤثر به عديد من الظروف أهمها طبيعة النظام السياسي والثقافة والقيم التي تحملها الطبقة السياسية الحاكمة مما يؤدي إلى أزمة في توزيع الموارد.

وبقدر تعلق الأمر بالحالة العراقية والتعيير الذي شهده العراق بعد العام (2003) والإتيان بنظام سياسي مختلف تماماً عما كأن قبل 2003، بمعنى ضرورة تحقيق نظام سياسي بآليات ديمقراطية فإن طبيعة هذا النظام وطبيعة الثقافة والقيم للطبقة السياسية الحاكمة التي كان لها اثر كبير في أزمة التوزيع، فأن تحقيق العدالة التوزيعية أو عدم تحقيقها اثار كبيرة في مدى تحقيق العدالة الاجتماعية بين ابناء الشعب العراقي من دون تميز ديني وقومي ومذهبي هذه والآثار التي ستنعكس على مدى تحقيق النظام السياسي للرضاً العام من ثم تحقيق رضا العراقيين الذي سيكون له الاثر الأكبر في مدى بقاء هذا النظام أو عدمه فشرعية النظام السياسي لا تعتمد على التداول السلمي للسلطة ولا على الاستقرار السياسي، وإنما يعتمد على تطبيق الخطط التنموية وتوزيع الموارد الاقتصادية بصورة عادلة ولكل المواطنين، ورفع المستوى الخدمي والتعليمي في أنحاء البلاد، أيّة يرتبط بالدرجة الأساس بتحقيق الرضا العام الذي يسعى النظام السياسي الى تحقيقه ومن ثم فإن انعدام الرضا العام يؤدي الى ضعف شرعية النظام الساسي.

أهمية البحث: تكمن أهمية موضوع البحث في أزمة التوزيع لكونها أزمة ذات أهمية بالغة في التأثير على مدى تحقيق العدالة الاجتماعية أو عدمه والتي تنعكس بالنتيجة على استقرار النظام السياسي أو عدمه، فتحقيق توزيع عادل للموارد من شأنه أن يحقق عدالة اجتماعية مما يؤدي بالنتيجة الى تحقيق الرضا العام الذي يسعى اليه أيّة نظام سياسي مهما كأنت طبيعته، بل أن العدالة في التوزيع بين أبناء المجتمع تعكس بشكل جلي طبيعة الثقافة السياسية والقيمية للطبقة السياسية الحاكمة ومدى أيمأن هذه الطبقة بالمساواة والعدالة بين افراد للمجتمع كافة بغض النظر انتماءاتهم واختلافاتهم فيما بينهم.

هدف البحث: الهدف الأساس من البحث هو بيان مدى تأثير التغير السياسي الذي شهده العراق بعد العام 2003 والذي نتج عنه تغير في طبيعة النظام السياسي، وضرورة معرفة الفلسفة السياسية لهذا النظام ومدى

تلبية هذا النظام لطموحات الشعب العراقي من طريق تبني اليات توزيع عادلة للموارد والتي من طريقها يكون تحقيق العدالة الاجتماعية لأبناء الشعب العراقي كافة.

إشكالية البحث: تكمن اشكالية البحث في أن التحول الذي شهده العراق بعد العام (2003) والذي نتج عنه نظام سياسي جديد فضلاً عن ثقافة وقيم سياسية جديدة وكان لابد له من تحقيق الرضا العام الذي يسعى إليه أيّ نظام سياسي من طريق تحقيق عدالة اجتماعية بين جميع أفراد المجتمع وعلى هذا الأساس ترتكز إشكالية الدراسة في الإجابة على ما يأتي:

- ما مدى تأثير النظام السياسي والثقافة السياسية بعد العام (2003) في ضمان عدالة في التوزيع للموارد بين أبناء الشعب العراقي كافة؟
- هل أن الأزمة كأنت سبباً أم نتيجة للتنازع على الثروة؟ وأن هذا التنازع على الثروة سببه أزمة قيمية للطبقة السياسية الحاكمة؟
- كيف ومتى ولدت أزمة التوزيع ومن أيّن تستمد قوتها وديمومتها مع كامل العوامل المؤثرة في ذلك الاستمرار، الطائفة السياسية، الفساد المالي والاداري، الاحزاب والطبقة السياسية، التدخل الخارجي
- هل أن العلاقة بين أزمة التوزيع وأزمات النظام السياسي سببية ام منقطة، كيف يكون التفاعل بين هذه الأزمات نظرياً وفي الواقع العراقي؟
- هل أن أزمة التوزيع هي ثابتة أصيلة أم متغيرة زائلة وكيف يمكن التأثير على فك حلقات الأزمة والتغير نحو تحقيق عدالة في التوزيع؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن طبيعة النظام السياسي تتكامل مع طبيعة القيم التي تحملها الطبقة السياسية الحاكمة ولأيّ مدى تكون هذه القيم مؤمنة بضرورة تبني عدالة في التوزيع للموارد بين أبناء الشعب العراقي كافة من دون تميز، هذه العدالة في التوزيع يكون من طريقها تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع ابناء الشعب العراقي.

منهجية البحث: لأهمية البحث تم استعمالنا المنهج البنيوي الوظيفي الذي هو نتاج تفاعل المنهج الاستنباطي (من الكل الى الجزء) والمنهج الاستقرائي (من الجزء الى الكل) كما واستعمالنا أيضاً مقترب التحليل النظمي لكون الامر يتعلق بأساس النظام السياسي العراقي بعد العام (2003) ومقترب الثقافة السياسية كون لأن أصل أو جذر الأزمة هو قيمي الامر الذي يتعلق بالثقافة السياسية للطبقة الحاكمة وما تحمله من قيم بعد العام (2003).

هيكلية البحث: قسم البحث على مطلبين، تناول المطلب الأول تعريف التنمية السياسية ومظاهر أزمات النظام السياسي قبل 2003 وبعده، اما المطلب الثاني فتناولنا فيه ترابط أزمات التنمية السياسية (أزمة التوزيع في سلم الأولويات).

المطلب الاول: مظاهر أزمات النظام السياسي في العراق

يعد العراق بلدًا متنوع دينياً وقومياً واثنياً وعرقياً وهذا التنوع قد أسهم الى حد ما أن ينظر إلى العراق على أنه بلد مقسمٌ بشدة أو أن هذا التنوع قد ساعد أن يكون العراق مقسما بدلاً من أن يكون مدعاة للوحدة، فضلاً عن ضعف المؤسسات وسوء الادارة وتردي الوعي السياسي، اذ أن عديد من المشاكل الكامنة وراء الأزمة الحالية سبقت حتى الاحتلال الأمريكي بمُدَّة طويلة سواء أكان دولة أم مجتمعاً على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وفي أعقاب احتلال العراق عام (2003) تركت الولايات المتحدة بلداً بمؤسسات غير قادرة على إحداث أيّة تغيير فعَّال في العملية التنموية نتيجة للصراعات الداخلية وسوء الإدارة والفساد وعدم الوعي السياسي، بجانب التدخلات الخارجية، لذا فسنتناول في البحث تعريف التنمية السياسية وأزمات التنمية السياسية في العراق قبل 2003 وبعدها.

أولا: تعريف التنمية السياسية: اختلفت التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية نتيجة باختلاف روئ وافكار المفكرين والباحثين في هذا الشأن، فيعرف (لوسيان باي) وهو من رواد هذا المجال والذي شارك في تأسيس الأساس النظري للتنمية السياسية الذي يعد أساسا مهمًا لتفسير كثير هو من الظواهر المتعلقة بعملية التنمية وتحدياتها التنمية بأنها "تغير اجتماعي متعدد الجوانب ويهدف إلى الوصول لما وصلت إليه الدول الصناعية المتقدمة، وراي التنمية كبداية للتنمية الاقتصادية والتي تجلب معها سياسات ونظم المجتمعات الصناعية الحديثة مما يؤدي إلى التحديث السياسي وتنظيم الدولة إداريًا وقانونيًا، ويؤدي كذلك إلى وجود تعبئة ومشاركة جماهيرية تسمح بوجود ديمقراطية، ومن ثم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي" ويرى كثيرون من الباحثين أن هذا التعريف يحمل في طياته تحيزًا ملحوظًا للتنمية من منظور الغرب، ولهذا تعد هذه الرؤية المتحيزة للنموذج الأوروبي والأمريكي للتنمية رؤية تحمل تفنيدًا ذاتيا لفكرة أنموذج التجربة الغربية في التنمية، أذ تؤكد كثير من الدراسات أن هذا ليس الأنموذج النهائي للتنمية وأنها تجربة إنسانية مستمرة للأبد ولا تتوقف عند نقطة بعينها[1]. وتذهب بعض التعريفات الأخرى نحو تعريف الدكتور أحمد وهبان إلى أن التنمية " هي عملية سياسية متعددة الغايات تهدف لإرساء أفكار مثل التكامل والمواطنة وتحقيق الاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات المشاركة الجماهرية كعاملين فاعلين في الحياة السياسية، ودعم القدرة على تنفيذ القوانين والسياسات، من طريق رفع كفاءة النظام السياسي بشكل يؤدي إلى عدالة في توزيع القيم والموارد المتاحة، مع مراعاة مبادئ الفصل بين السلطات والرقابة المتبادلة"[2]، في حين يرى الدكتور (عبد الرحمن برقوق) أن التنمية السياسية يمكن أن تقسم على جزئين أساسين، **الأول** هو أن هدف التنمية السياسية الأول هو التخلص من أزمات التنمية التي طرحها باي من قبل والتي وصفها (عبد الرحمن برقوق) بسمات التخلف السياسي مثل أزمة الهوية، والتوزيع، والتغلغل، والمشاركة، والشرعية، والاستقرار السياسي، وتنظيم السلطة وأما **الجزء الثاني** فهو متعلق ببناء الدولة القومية وإرساء مفهوم المواطنة، مما يساعد على تحقيق التكامل والاستقرار ومواجهة أزمة الهوية، وتكمن أهمية فكرة المواطنة في

دفع عملية دعم قدرات النظام السياسي لمواجهة باقي أزمات التنمية مثل التغلغل لكونه سيؤدي إلى زيادة الكفاءة ومن ثم مواجهة أزمة التوزيع والمشاركة، وهذا المذكور أنفاً سيزيد من شرعية النظام[3].

ثانيا: أزمة الهوية العراقية: تتركز أزمة الهوية على مدى معرفة المجتمع لنفسه وماهي الهوية الجامعة التي تميزه والتي تكون ركن أساس في العملية التنموية والى ما يطمح أن يكون عليه المجتمع إذا كان المجتمع تحكمه هويات متعددة لابد عليه من اتخاذ خطوات تجعله مجتمعا جديداً تحت هوية جامعة واحدة تسود فيه قيم جديدة تحتم عليه العمل في ضوء الهوية الجامعة وبذلك تعد أزمة الهوية ركن أساس في العملية التنموية، وهذه الضرورة لوجود هوية جامعة يحتاجها المجتمع العراقي بشكل خاص إذ لم يصل إلى دمج الانتماءات المتنوعة لخلق هوية وطنية مشتركة من دون تهميش الانتماءات المتعددة التي يتميز بها المجتمع العراقي، فالتعدد والتقسيمات الاجتماعية المحدِّدة للعراق عنت الولاء من الدولة للولاءات الفرعية بحسب الانتماءات العرقية والطائفية، مما اضعف الشعور بالهوية والمواطنة العراقية، وقد أسهم فشل الخطاب السياسي العراقي قبل 2003 وبعده في إيجاد روابط مشتركة تعمل على تقوية الوحدة الوطنية والمواطنة مما فاقم الأزمة، إذ أن النظام السياسي والخطاب السياسي لم يكن خطاباً شاملاً يكون موحدا لتنوعات المجتمع العراقي تحت مظلة الهوية الوطنية العراقية [4]، إذ اتسم النظام السياسي قبل العام 2003 بالنظرة الضيقة للمجتمع العراقي القائمة على تشجيع قيام الولاء على أسس عشائرية وقومية وحزبية فالانتماء للحزب الواحد وعلاقات القرابة هي الأساس وجعل كل هذه الولاء البديل للهوية الوطنية العراقية[5] ورافق ذلك توترات في علاقات النظام مع مختلف الطوائف والأقليات، ظهرت في أحداث قمع من عديد من مكونات الشعب العراقي وطمس هويتهم بحرمانهم من حق الانتماء القومي فأجبرهم النظام على التخلي عن انتمائهم القومية واستبدالها بأخرى، باتباع عديد من السياسات الجائرة بحق بعض مكونات الشعب العراقي كأن لتلك السياسات الأثر في تطور الانقسامات على حساب الهوية الوطنية في العراق وتعميق شدة الانتماءات الفرعية، وظهر ذلك جليا بعد احتلال العراق وإعطاء قدر من الحرية السياسية في أيدي تلك الطوائف العراقية فأصبحت الهوية العراقية أكثر اهتزازاً [6].

إذ إن ما شهده العراق بعد عام (2003) من أحداث لم يستطع معها التنوع العرقي والمذهبي وكذلك تعدد الثقافات الفرعية الانصهار في إطار هوية وطنية كاملة تكون أساساً قوياً عابراً للانتماءات لمعالجة أزمات التنمية السياسية، اذ عملت القوى السياسية العراقية بعقلية تقاسم السلطة بدلاً من إقامة فهم جديد لمصطلح الدولة لوجود عجز بنيوي جلي في الوعي السياسي العراقي عن فهم معنى الهوية الوطنية الشاملة[7] ونرى واقع العنف السياسي القائم على التمييز، إذ تجلت ممارسات العنف وبلغ التوتر ذروته في عامي (2006 و2007) نتيجة لتزايد أعمال القتل على أساس الهوية التي بدأت في أعقاب الاحتلال، في عامي (2003 و2004)، على وفق للإحصاءات إذ أودى العنف في العراق بحياة حوالي أكثر 30 شخصًا كل يوم وبعض الأيام إلى اكثر من 100 شخص، وتفاقمت في عام 2006 نتيجة تفجيرات سامراء وزيادة استهداف السكان على أساس طائفي ولا سيما في ظل أزمة تشكيل الحكومة الناجمة عن عدم قدرة الأحزاب التوصل لتسوية

في شأنها، وأدى ذلك للتهجير القسري*، ففرت الأقليات السنية والشيعية لمناطق الأغلبية من طائفتيهما وفر آلاف من الأقليات كالمسيحيين والصابئة بالإجبار إلى شمال العراق تجنبًا للتطهير الإثني الذي كأن يجري لإقامة أحياء طائفية متجانسة، ليصبحوا أكثر من(2) مليون تم تهجيرهم على أساس هويتهم بحسب المنظمة الدولية للهجرة هذا بجانب الاعتداءات على الأماكن الدينية السنية والشيعية منها الاعتداء على مرقد الإمامين العسكريين في سامراء وحوالي (168) مسجداً سنياً مخلفاً آلاف الضحايا[8].

ومما تقدم يتبين أن قضية الهويات الفرعية للمجتمعات لأيمكن تجاهلها أو حلها بفرض هوية على باقي الهويات او حتى بفرض الهوية الوطنية الجامعة بالقوة، ولا يفيد أن تعمل الدول على خلق عدو خارجي او داخلي كي تجمع الناس تحت شعار الخوف من الاخر وخطاب الكراهية أيضا، فالدول الرشيدة تتخذ سياسات وطنية جامعة تعمل من طريقها إعطاء أهمية قصوى للهوية الوطنية على حساب الهويات الفرعية بل تعمل على اقناع مواطنيها بقوة المنطق والمصالح المشتركة والاستقرار الاجتماعي وضمان أمن ورفاهية المواطنين مما يخلق شعور لدى المجتمع بضرورة تفضيل الهوية الوطنية عما سواها من الهويات الفرعية وتقديم الانتماء الوطني على أي انتمائي ديني او قومي أو طائفي او مذهبي والعمل تحت مضلة الهوية الوطنية ضمن حدود وطنهم وفي اطار التعاون البناء.

ثالثا: أزمة التوزيع: تتركز هذه الأزمة بضرورة خلق شعور أن الثروة لا تعود لقسم من المجتمع من دون الاخر وإنما تكون هذه الثروة للكل وأن الجميع له حصة بحسب عمله وقدراته وما يبذله من جهد و هذا الشعور من شأنه أن يجعل جميع افراد المجتمع يعتقدون بالعدالة وأن الفوارق بين افراد المجتمع تقوم على أساس ما يملكه كل شخص من قدرات ومهارات وما يبذله من جهد في سبيل أن يتميز بما يحصل عليه من ثروة عن بقية أفراد المجتمع وهذا كله مناط بالقيم والمبادئ التي تحكم النظم السياسية، وهذا من شأنه أن ينطبق على العراق اذ تتعلق أزمة التوزيع في العراق بالقيم والمبادئ التي تحكم النظام السياسي في سياساته المتبعة لتوزيع القيم والموارد، فبقدر تعلق الأمر بالتوزيع القيمي قبل العام (2003) كأنت للأيدلوجية السياسية للنظام السياسي الأثر الكبير في عدم تحقيق العدالة في التوزيع اذ كأنت المعايير المتبعة على وفق درجة الولاء للنظام فضلا عن معايير القرابة والعشيرة من داخل النظام نفسه فهناك الولاء على أساس الدرجة الحزبية وفي كثير من الأحيان كانت لدرجة القرابة والعشيرة تتحكم في مدى ما يمكن أن يحدد مكانة الفرد حتى وأن كأن له ولاء حزبي بانتمائه للحزب الذي يمثل النظام في حينها، بعد العام 2003 واحتلال العراق فكأن للنظام السياسي الذي كأن للمحتل الاثر الاكبر في فرض قيمه واستغلال القوى السياسية لفرض قيمها في عملية التوزيع القيمي للمجتمع العراقي في إطار لا يخرج عن التوجهات الأيدلوجية السياسية لتك القوى مؤسسة لذلك في نصوص دستورية وتشريعات قانونية أوجدت خللا واضحا للتوزيع بإعادة توزيع الثروات والموارد لصالح فئات الشعب، أنعكس سلبا على الواقع المعاشي للشعب العراقي اذ تشير التقديرات الحديثة إلى ارتفاع معدل الفقر بنسبة من(7إلى قرابة 14%) في(2020) وهذا يعادل (5.5) مليون عراقي فقير، فضلا عن(9.6) مليون فرد كانوا فقراء بالفعل قبل كارثة (كوفيد- 19)

[9]، ومعدل بطالة(13.8%) بحسب تقارير وزارة التخطيط لعام (2018)[10]، مع تخلف البنية التحتية للمدن والخدمات العامة عن مواكبة التوسع السكاني، منذ ثمانينيات القرن الماضي استمر البناء السكني بالتوسع في المدن بأحياء جديدة من دون البنية التحتية الكافية مثل الطرق وشبكات الصرف الصحي مع الزيادة السكانية والتحضر، اللذين يشكلان ضغطا على البنية التحتية أذ ينمو الطلب على البناء التحتي بالمجمل بحوالي(3.5) بالمئة سنويا بفعل العامل الديموغرافي[11] ، بمعدل زيادة سنوي(2.3%) لمجموع السكان المتجاوز (40 مليون) نسمة [12]، مما فرض واقعا عمرانيا يعمق من أزمة التوزيع ولا يستوعب الواقع، وحين يضاف اثر الدخل، والتطور الحضاري في العالم ومتطلبات سد الفجوة الابتدائية للعجز، يرتفع الجهد الاستثماري المطلوب في هذا المجال الى مستويات لا تجاريها القدرات التقنية والتنظيمية في وضعها الحالي، بخاصة، وخلصت منظمة الشفافية الدولية الى العراق المرتبة(160 في 2020) [13]،على الرغم من تقدمه في تقييمه السنوي ولكن مازال التقييم متدنيا مما قد يعرضه الى انتكاسة حقيقة في مجال التنمية أن لم تعالج قضايا الفساد في الأعوام المقبلة، ولا سيما مع عجز الحكومة عن ادارة شؤونها وفشل برامج الاصلاح الاقتصادي، وعدم وجود الشفافية الكافية، مما سيبدد ثروات العراق، تحديدًا الثروة النفطية المتنازع عليها داخليا، ويفتح مجالا واسعا لتدخل المؤسسات الدولية، إذ أن السمة الريعية النفطية للاقتصاد العراقي، جعلت النفط أساس الاقتصاد والمصدر الأساس للدخل القومي، وارتبطت تغيرات مستوى المعيشة في العراق بتحولات المورد النفطي مع تأميم النفط وتغير اسعاره منذ مطلع السبعينيات، الا أن هذا الامر لم يدم طويلا ففي نهاية حرب الثمانينات أنخفض مستوى المعيشة لانخفاض أسعار النفط من(27) دولارًا لأقل من(10 دولارات ف 1986)[14] تفاقم الوضع في سنوات الحصار التي شهدت تفاوتا كبيرًا في توزيع الدخل والثروة، استمرت القوة الشرائية للأجور وأهميتها في الدخل الإجمالي في الانخفاض[15]، وبدأ العراق في بيع النفط مقابل الغذاء والدواء على وفق قرار مجلس الامن (986)[16]، مع الاسهام الضعيف للإنتاج غير النفطي الذي تلاشى في سنوات الحصار لعدم كفاءته وفيما بعد توقف تقريبا حين لم يجد بيئة سياسية ملائمة مع تعمّق الاختلال في بنية الإنتاج [17]، وعلى الرغم من أن العراق من أكبر احتياطيات النفط عالميًا، الا أن هنالك تحديات تواجه الإنتاج النفطي حتى بعد 2003 مثل الطاقة التخزينية وضعف البنية التحتية لمنشآت تصدير النفط الخام بما يتناسق مع زيادة القدرة الإنتاجية له، وحرق كميات كبيرة من الغاز لنقص البنية التحتية لمعالجته فأدى لمحدودية فصل خام الغاز إلى مكونات ذات قيمة عالية .مع ارتفاع عجز الطاقة التكريرية وازدياد الفجوة بين منتجات النفط وطبيعة الطلب وتدني جودتها المحلية لتقادم مصافي التكرير وقلة عددها وخروج معظمها عن الخدمة بسبب العمليات الإرهابية مثل مجمع مصفى بيجي، أن التحديات المالية هي القضية الأكثر إلحاحًا اذ تقل عائدات العراق الحالية عن(100) مليار دولار [18] معظمها مستمد من مبيعات النفط وهذا وضع اقتصادي محفوف بالمخاطر، أذ تظل عائدات النفط غير مستقرة ويمكن أن تنخفض بسبب انقطاع الإنتاج أو الانخفاض الحاد في الأسعار لكن

حتى وأن بقت عند هذا المستوى، فأنها قد تكون كافية للموازنة التشغيلية، وكون العراق دولة ريعية، مع اقتصاد مرتبط تمامًا بسلعة واحدة، النفط، لا يكفي إعادة بناء ما دمرته الصراعات السابقة.

ففي تقرير دولي عام (2020) عن أثر فيروس كورونا المستجد على الأمن الغذائي في العراق، تم سؤال المواطنين في المناطق المختلفة عن إذا ما كانوا يرون أن التوزيعات عادلة في منطقتهم بل، وكأن من الملاحظ أن (49%) من السكان غير النازحين يرون أن التوزيعات عادلة، في حين (60.4%) من اللاجئين اعتقدوا أن عمليات التوزيع غير عادلة، قد يعود ذلك إلى مدى وعي هذه المجموعات بمعايير وعمليات اختيار التوزيع، ولكن يتطلب في كل الاحوال ايلاء مزيد من العناية لتلك التصورات. ويشير أيضا في الوقت نفسه إلى إعادة تقييم معايير الاختيار هذه وتطبيقها من مقدمي الخدمات[19].

ونستخلص مما تقدم أن أزمة التوزيع في العراق لا تقتصر على الفشل في توزيع الموارد والقيم بشكل عادل وإنما في التعمد في إحداث هذا الاختلال ضمن تصورات سياسية تقلب الحقائق وتسمي الأشياء بغير مسمياتها الصحيحة، فمثلا عمدت سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة (السفير بريمر) وتحت عنوان العدالة الانتقالية الى إعادة توزيع الوظائف واملاك الدولة وعقاراتها وميزانياتها لخدمة الجيل الجديد من السياسيين الانتهازيين والمقاولين الفاسدين مما أدى الى ضياع مليارات من أموال صندوق اعمار العراق وخلق طبقة من السياسيين فاحشة الثراء والنفوذ حتى على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وادى ذلك بطبيعة الحال الى اختلال اجتماعي واقتصادي كبير لازال البلد يعاني من اثاره المدمرة حتى الان، وعلى الرغم من وجود مؤسسات رقابية عريقة الا أن تدخل هذه الطبقة من السياسيين المتهمة بالفساد منع أية تحركات رقابية من أن تكون ذات فاعلية حقيقية في إعادة الأموال وتحقيق العدالة في توزيعها، وهذا أيضا شمل العدالة في تطبيق القانون و ضمان الحريات و الحقوق لأبناء البلد. أذ سارت الحكومات قبل الاحتلال وبعد على فهم منحرف للتوزيع يقوم على التخوين أو الكراهية للأخر او حتى التكفير الاجتماعي والديني مما يؤدي الى تجريد الاخر من حقوقه بقوة القانون والنظام والعدالة المشوهة.

رابعا: أزمة الشرعية: تتركز أزمة الشرعية بضرورة أن يكون النظام السياسي والسلطة السياسية والمؤسسات السياسية متأتية من أطر شرعية يؤمن بها المجتمع الأمر الذي سيعمل على خلق ولاء واحد للمواطنين تجاه الوطن الواحد وللسلطة والنظام السياسي الذي يتولى إدارة شؤون هذا الوطن، تاركين الولاء الأخرى سواء أكأنت دينية ام عرقية ام اقليمية ام محلية، اذ يعتمد قياس شرعية النظام السياسي على جانبين، دستورية السلطة ورضا أفراد المجتمع بالسلطة[20]، واذا ما قيمنا وضع السلطة قبل العالم(2003) وهل ينطبق أنها متأتية باطر شرعية ديمقراطية وهل أنها حظيت برضى غالبية الشعب فحينها نرى أن اغلب الحكومات العراقية ولدت من رحم انقلابات عسكرية متتالية ولا سيما بعد مُدَّة الحكم الملكي، اتسمت هذه الحكومات بالشمولية الاوتوقراطية أذ تفرد الحزب بالسلطة وهيمنت الدولة المركزية على القطاعات كافة بجهاز أمني قوي حفاظاً على مركزية السلطة ونظام الحكم، ودخل العراق في حروب استنزفته مع الحصار الذي فرض على البلاد بعد ذل، هذا كله تسبب بالانغلاق السياسي في العراق وانسداد مدخلات شرعية النظام إلا من

الحالة الثورية التي أطّرها حزب السلطة في حينها وزيادة الاختفاء القسري والاعدامات والجرائم ضد الإنسانية مما أدى إلى تعميق أزمة الشرعية، وتجلت مظاهر عدم الرضا عن السلطة في محاولات الاحتجاج على النظام وكأن رد النظام عنيفًا دائما مما تسبب في موت آلاف العراقيين، لجأ النظام السابق لمبدأ السلطة الثورية لتحقيق امتثال المواطنين للنظام السياسي ومنه استمد شرعية بقائه حتى عام(2003)[21]، بعد الاحتلال تم تأسس مجلس الحكم الانتقالي وفق مبدأ التمثيل النسبي للقوميات والأديان والطوائف العراقية، لضمان تمثيلها واسماع أصواتها والاعتراف بوجودها وحقوقها لتتأسس الدولة العراقية على قاعدة المحاصصة المكوناتية*، فلم يتمكن النظام السياسي من تكوين مشروع وطني مبني على العدالة والحرية بل جاء بدولة مشوهة قائمة على أساس الانتماءات العرقية والطائفية غير المنتخبة في البداية، فأدى الى فشل عملية إعادة بناء الدولة وغياب اثر البرلمان الذي تعن في بعض الأحيان الى محض واجهة لأحزاب السلطة[22]، وصار العراق خاضعًا لنزعة تشكيل دولة الطوائف فأسهم ذلك في تردي الوضع الامني والاقتصادي والاجتماعي، وضعف النضج السياسي والخدمات العامة وتفشي الفساد وانتشار البطالة، مما جعل النظام السياسي يفقد الوصل بينه وبين الجماهير، وهي الفاعلية في ادائه لوظائفه واستقراره وبقائه اللازمة لدعم برامج التنمية السياسية، فضلا عن ذلك، فإن إفراز وإقرار التشكيل الوطني على أساس البنى التقليدية مثل البنى الطائفية والعرقية، أفقدها شرعية التمثيل الطبيعي والموضوعي للشعب العراقي، وفقدانهم الثقة في العملية السياسية تدريجيًا[23]، ولقد عد الباحثون زيادة معدل إقبال الناخبين الذي زاد حتى(60.5%) في (2014) والاحتجاجات من مظاهر الشرعية السلبية[24]، أذ عاودت معدلات الإقبال على التصويت في الانخفاض المقلق لتصل(44.5%) أو ما دون هذه النسبة في(2018)[25]، ان الاعتماد على نظرية (دولة المكونات) الدينية والقومية هذا الامر انعكس بطبيعة الحال على شرعية النظام السياسي، اذ ان الصيغة المشوهة التي بنيت عليها مؤسسات النظام السياسي في العراق بعد العام (2003) عن طريق انتهاج نهج واعتماد الاعراق والطوائف والديانات كمعيار يتم عن طريقه اقتسام السلطة بين اعضاء الطبقة السياسية اسهمت بشكل كبير في اضعاف شرعية النظام السياسي[26]

وفي المجمل يمكن القول أن شرعية الأنظمة مسألة في غاية الدقة والحساسية ولا ينبغي للسياسي تجاهلها او القفز فوق حقائقها، فالشكوك في شرعية النظام من الصعب جدا علاجها بالتقادم أو خلق أزمات سياسية لأشغال الشعب عن التفكير بها، وربما تكون سياسة خلق الأزمات تلو الأخرى هو العامل ألاهم في كثرة التقلبات وعدم الاستقرار في العراق للتمويه على مسائل نقد شرعية النظام السياسي التي تعرضت إلى ضربات كبيرة بعد (٢٠٠٣) واعتراض نخب اجتماعية كثيرة على طريقة التأسيس وإدارة الحكم والظلم الاجتماعي وسوء التوزيع فضلاً عن الفساد والتزوير والعنف السياسي على المستويات كافة.

خامسا: المشاركة السياسية: يتمثل مفهوم المشاركة بصفة عامة، جميع اسهامات أفراد المجتمع في توجيه أجهزة الحكومة او اجهزة الحكم المدني أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة[27]، كما تتركز أزمة المشاركة بضرورة خلق شعور لدى المواطنين جميعا بأن لهم

اثر فاعل ومؤثر ولهم اولوية المشاركة في ادارة امورهم من طريق ابداء الآراء وخلق القواعد المناسبة التي تؤمن مشاركتهم الفاعلة، اذ لم يشهد العراق قبل (2003) أي نوع حقيقي من أنواع المشاركة السياسية، حتى لم يترك النظام لأيّة هامش الذي يمكن أن تتحرك فيه الجماعات بحرية، بل عانى العراق من الانغلاق السياسي التام والشمولية، نتج عنها أزمة متجذرة في المساهمة السياسية، ومع انعدام الماضي الديمقراطي، وتواجد نظام حزبي غير متطور، كأن صنع القرار السياسي مهمة شاقة للمواطن العراقي عديم الخبرة[28]، وفي أعقاب (2003) طُرحت الديمقراطية التوافقية حلاً لأزمة المشاركة وضماناً للتمثيل السياسي لكل الطوائف في عملية صنع القرار، وتم تشكيل المجلس الانتقالي على أساس المحاصصة إلا أن ذلك أثمر عن زيادة الخلافات والانقسامات، ولا سيما مع خلفية العنف السياسي لدى الاحزاب، ويرى بعضهم أنه لا يجوز عد الديمقراطية التوافقية شكلا نهائياً للديمقراطية المطبقة في العراق، بل هي مرحلة انتقالية تتطلب تطبيق نوع من أنواع العدالة الانتقالية، لإعادة تأسيس الشرعية على اسس المصالحة الوطنية وتعويض الضحايا والمتضررين واصلاح المؤسسات العامة[29]، وكأن لتصورات العراقيين باختلاف انتمائهم في العملية السياسية اثر في مدى المشاركة في الانتخابات من عدمه، فكلما كأنت تصورات المواطنين عن الجدارة بالثقة وعدالة المؤسسات اسهمت بشكل كبير في قرارهم بالتصويت، اذ كأن الناخبون المنظمون الذين لديهم ثقة أعلى في المؤسسات السياسية ولديهم أيمأن أقوى بنزاهة الانتخابات أكثر حماسًا للمشاركة في الانتخابات، في حين وُجد أن العرب السنة هم الأقل احتمالا للمشاركة، مع شعورهم بالحرمان في ظل النظام السياسي الجديد، فقد هددوا تقدم عملية الديمقراطية؟ تمثلت من تحديهم لعملية كتابة الدستور لمقاطعة الانتخابات البرلمانية عام (2005) وتراجع نسبة مشاركة العراقيين عامة في انتخابات (2014) [30]، وعلى الرغم من هذا فقد أثبتت الانتخابات العراقية نجاحها من أذ معدلات الإقبال للتصويت حتى (2014) لكنها بدأت في التراجع الكبير بعد تلك السنة ولاسيما مع فقدان الثقة في المؤسسات الموجودة وانعدام الخبرة السياسية [31].

ومن هنا يجدر القول أن المشاركة السياسية تتصاعد وتنخفض لأسباب متعددة في العراق، ففي حين أن المشاركة في الحياة العامة تهدف الى التطلع نحو مستقبل أفضل وتحسين الأداء الحكومي وتنشيط الحراك الاجتماعي بشكلٍ ايجابي، نحن نرى أن المشاركة للمواطن العراقي كأنت غالباً من أجل درء أزمة او الخوف من الاخر او حتى عقاب طرف من الأطراف وهذا النوع من المشاركة لا يحقق الاستقرار على المدى الطويل بل يعقد الأزمات مرة تلو الأخرى.

سادسا: أزمة التغلغل: تتعلق أزمة التغلغل بمدى قدرة الدولة بما تؤديه من وظيفته في ارساء المؤسسات الإدارية والخدمية أنحاء الدولة كافة، فضلاً عن ارساء مؤسسات أنفاذ القانون وتوفير الكوادر الوظيفية والإدارية اللازمة، وعلى الرغم من تتمتع الدولة العراقية بجهاز اداري ومؤسسات ادارية إلا أن الحروب المتتالية قبل (2003) والحصار أضعفوا من قوة هذه المؤسسات وقدرتها على اداء مهامها بالشكل الأمثل وأن القدرة على التغلغل مرتبطة بالاستقرار، وتحقيق التنمية، أما في الواقع العراقي قبل (٢٠٠٣) فأن أفعال

النظام كأنت تعمق من إشكالية التغلغل بشكل معقد، أن سلسلة الحروب المتتالية استنزفت قوة البلاد وكأن لها التأثير السلبي على العملية التنموية من جوانب عدة' وبعد (2003) بسبب هشاشة الوضع الامني في العراق والتنازع السياسي وفقدان الثقة وانعزال كل طائفة عن الأخرى حتى أصبحت السلطة عاجزة عن ممارسة ادوارها على كامل الامتداد الجغرافي للدولة[32]، وكأن ذلك جليًا في(حزيران / يونيو 2014)، حين سيطرة تنظيم داعش*، على حوالي ثلث الأراضي العراقية التي تعنت إلى ساحات قتال دامية، وفي غضون أسابيع سيطر تنظيم داعش على مساحات واسعة من الاراضي العراقية بعد ترك الجيش العراقي لهذه المناطق تاركاً ورائه معدات عسكرية متطورة ليأخذها تنظيم داعش، في حين فر الملايين من العراقيين المدنيين للنجاة بأرواحهم إلى مناطق بعيدة، في حين قُتل وغيب كثيرون[33]، وعلى الرغم من تصريح رئيس الوزراء العراقي الأسبق (حيدر العبادي) بالانتصار على داعش وتحرير الأراضي في كانون الأول2017 [34] ظهرت مشكلة اخرى تتعلق بالسلاح المنفلت الذي يكون تحت سيطر جماعات أو فصائل عسكرية اغلبها فصائل مستقلة عن سلطة النظام مما يشكل خطرًا على الوضع الأمني. ولا سيما دون وجود آليات فعَّالة لدمج عناصر تلك فصائل مسلحة* في الحياة المدنية وحصر السلاح بيد الدولة فضلاً عن عدم قيام مصالحة وطنية شاملة لتفضي إلى اتفاق وطني يتضمن الآليات التي تقبلها كل القوى السياسية والمكونات العراقية، والحاجة الملحة لتحسين العلاقات الخارجية [35].

ومما تقدم يتضح أن هناك في الحقيقة قوى محلية مدعومة من قوى إقليمية تسعى بقوة لتعميق أزمة التغلغل هذه واضعاف سلطة الحكومة على أراضي الدولة، وهناك أسباب تدفع القوى المحلية لإبقاء سلاحها باليد منها عدم الثقة بالنظام والشعور بالخوف من الأطراف الأخرى وكذلك لفرض النفوذ وتحقيق مكاسب اقتصادية لصالح الحزب او الفصيل المسلح، وتأتي القوى الإقليمية لتستغل هذا الموقف لصالحها سياسيًا واقتصادياً مما يديم امد الأزمة ويعمقها. وبطبيعة الحال فأن هذه الأزمة لن تحل بفرض القانون مالم يكن القانون محترما من الأطراف كلها مما يعيد بناء الثقة بالمؤسسات ويمنع التعلل بضعفها وفسادها من أيّة طرف.

سابعا. رأزمة التكامل والاندماج: تتمثل بضرورة خلق شعور جماعي يرتكز على أن الكل ينتمي للكل وأن يكون هنالك تعاون وتكامل ومصلحة مشتركة للجميع في أن يكون افراد المجتمع متكاملين فيما بينهم في طموحاتهم وامالهم، اذ تتسم الفصائل السياسية العراقية بحد أدنى من التفاعل مع بعضها بعضًا، وفي أفضل سيناريو يحاول كل منها تحقيق أهدافه ولا سيما في الحكومة بصرف النظر عن المصالح الأخرى، وهناك تأثير واضح على هذه القوى السياسية من قبل الدول المجاورة الإقليمية والدولية، وتحقيق أهداف هذه الأخيرة، قد لا تتماشى دائمًا مع المصلحة الوطنية للعراق، ولما كأنت أزمة التكامل والاندماج تعني بمدى هيكلية النظام السياسي في ضوء طبيعة التفاعل الحالي بين مؤسسات النظام المختلفة، وكذلك تفاعل المنظمات وجماعات الضغط، ومدى اندماجها ووحدتها في مواجهة السلطة، فترتبط عملية الاندماج بإلغاء الازدواجية والتنسيق بين الوظائف من دون إحداث تناقض أو تكرار أو انسداد، في حين يكمن واجب النظام

السياسي في قدرته على تلبية المطالب، اذ يشجع تكامل النظام السياسي العملية التنموية بشكل أو بآخر، اما في العراق احتفظ النظام السياسي الجديد بعد العام 2003 بعديد من التشريعات التي صدرت في الفترات التي سبقت العام (2003)، مما أسهم ذلك بشكل او باخر في تفاقم التناقضات مع مواد الدستور العراقي الدائم لعام (2005). بل أن وتيرة التشريع تسير ببطء شديد [36]، مما يعكس صعوبة الوصول إلى اتفاق سياسي من أجل تنفيذ القوانين المطلوبة من الكيانات السياسية المختلفة، ونظرًا لوجود أحزاب متعددة في مجلس النواب، فأن عملية تبني التشريعات معقدة لأنها عرضة لسلسلة من المفاوضات وتعطيل للمؤسسة التشريعية وخضوعها للتجاذبات السياسية التي تمثل مصالح الاحزاب والقوى السياسية، فضلا عن أن عديد من القوانين في حاجة الى إعادة صياغة، اذ ظهرت كثير عديد من القضايا الرئيسة في العراق وتفاقمت بسبب الافتقار إلى القانون أو الغموض أو الاختلاف وتناقض في تفسيره، وتستمر مشروعات القوانين التي يمكن أن تعالج قضايا كبرى مثل توزيع الثروة وتنظيم التفاعل بين المركز والأقاليم والمحافظات معلقة مثل قوانين النفط والغاز، وقانون المجلس الاتحادي وغيرها من التشريعات المهمة لإدارة الدولة وتحديد شكل مؤسساتها و طبيعة مساراتها الاقتصادية، وقد أدى فشل النظام السياسي في قيادة أو إدارة انتقال المجتمع العراقي من مجتمع مكبوت ومقموع إلى مجتمع منفتح ؟ أو حر، إلى مفارقات كثيرة وأنعكس ذلك على تدني ثقة المجتمع بالنخبة السياسية الحاكمة، فرفعت احتجاجات تشرين شعارات تندد بالأحزاب الحاكمة لتدني قدرتها على استيعاب الشرائح المجتمعية وتتضح التناقضات بين قانون الأحزاب مع القوانين الأخرى، على الرغم من أن قانون الأحزاب يسمح لشخص يبلغ من العمر(25)عامًا بتأسيس حزب، منع القانون الانتخابي الأخير الشباب الذين تقل أعمارهم عن (29) عامًا من الترشيح للبرلمان وهذا يقلل من فرصة اندماج الشباب في النظام السياسي بل وأن قانون الأحزاب يمنع وجود الأحزاب التي يقوم تشكيلها على الانتماءات الثانوية وليس على الهوية العراقية، ولكن هذا يتناقض مع واقع الحياة الحزبية العراقية [37]، فضلا عن ذلك التناقضات في الدستور نفسه فيتبنى العراق هيكل الدولة الفيدرالية في دستوره الدائم الذي اقر عام (٢٠٠٥) في مادته الأولى[38]، ويحدد الدستور الفيدرالي التخصصات الحصرية للسلطة الاتحادية في حين أن اختصاصات السلطات المحلية يحددها القانون الاعتيادي في ظل نظام اللامركزية، ام بقية الاختصاصات غير الحصرية للسلطة الاتحادية فتكون مشتركة بينها وبين المحافظات والاقليم فتتناول المادتان(114 و 115) موضوع الاختصاصات التي تمارسها السلطات الاتحادية والاقاليم و المحافظات غير المنتظمة في إقليم[39] اذ حددت المادة (114) تخصصات مشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة إقليم ونصت أن ينظم بعضها بقانون. على وفق المادة 115 فأن أي شيء غير مدرج في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يخضع لسلطة الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وفي حال الخلاف بينهما في الصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، تكون الأسبقية لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم هذا الامر الذي أشار إلى عدم وجود تكامل بين السلطات الاتحادية للحكومة المركزية وسلطات الأقاليم والمحافظات

غير المنتظمة في إقليم جاء تكريسه في بنود الدستور الدائم لعام (2005)، و أن وجود التناقضات الناجمة عن الاختلافات بين الفصائل السياسية المختلفة، جعلت هذه الفصائل السياسية تعتقد أن سياسة المكونات تعكس استحقاقا وطنيا للمكونات الاجتماعية المقموعة في عهد النظام السابق، كتعويض عما عانوه في تلك المُدَّة، لذلك لا مجال للتنازل عنه في ادبيات القوى السياسية، نتيجة لذلك جاء أنشاء الخريطة السياسية الجديدة على أساس المكونات الاجتماعية بدلاً من الاتجاهات الفكرية والسياسية وقبول فكرة دولة المكونات بدلاً من مبدأ المواطنة الحقيقية[40].

ومما تقدم نرى أن هناك سلسلة طويلة من الأزمات التي يعانيها النظام السياسي العراقي وهي مترابطة بقوة وتتغذى على بعضها بعضاً، وهنا فأن الرابط بين هذه الأزمات هو الساسة الفاعلون سابقًا ولاحقًا. لأن الأزمات بطبيعتها السياسية لا تلد نفسها من العدم وإنما تحتاج الى زارع وارض مهيأة لوضع بذوره المشوهة. ثم يأتي التدخل الخارجي بوصفة عاملاً مساعد في عملية نمو الأزمة والاستفادة من معاناة المواطن العراقي. والحل واضح من طريق هذا التحليل؛ وهو فاعل سياسي بأراده وطنية خالصة يصلح ما كان افساده من قبل القوى السياسية المتحكمة في المشهد السياسي العراقي ويكسر حلقات الأزمة السياسية ويمنع تدخل القوى الدولية والإقليمية في الشأن الداخلي العراقي.

المطلب الثاني: ترابط أزمات التنمية السياسية في العراق (أزمة التوزيع في سلم الأولويات):

أن التنمية السياسية عملية مستمرة ومتصاعدة متعددة ترتبط بالإدارة التنفيذية في الدولة مع الأخذ في الحسبان طبيعة المقومات الأساسية التي يرتكز عليها النظام السياسي والدستوري للدولة، والأيديولوجية السياسية المسيطرة، والكيفية التي تتوزع بها علاقات القوى الاجتماعية والطبقية، وكل ما يحيط ببيئة هذه الإدارة من تجارب تاريخية وقيم وتقاليد وأنماط ثقافية وحضارية[41]، والتنمية عملية متشابكة وإذا أخذنا الوضع العراقي في التحليل تمر التجربة التنموية في العراق بمتعددة أزمات مذكورة انفاً و هذه الأزمات تترابط وتتداخل على نحو كبير، وهذا لأن العملية التنموية تستهدف تدعيم قدرة النظام من طريق التوزيع العادل للقيم السلطوية من طريق ترسيخ المواطنة وتحقيق التكامل والاندماج والاستقرار في داخل المجتمع مع زيادة معدلات المشاركة السياسية للمواطنين، أي تهدف الى تدعيم قدرة الحكومة على اعمام قوانينها على سائر إقليم الدولة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد بطريقة عادلة، للإسهام في اضفاء الشرعية على السلطة أذ تستند إلى أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها، وتداولها، وديمومتها مع مراعاة الفصل بين الوظيفة التشريعية و التنفيذية واتاحة الوسائل لتحقيق الرقابة المتبادلة للحد من الفساد[42]، و الفساد السياسي من سمات النظام العراقي عائقاً أساس يؤدي إلى تفاقم قضايا محورية مثل قضية التوزيع[43]، إذ تعد أزمة التوزيع واحدة من أهم تلك الاشكاليات وذلك لعوامل متعددة تتمثل بوجود ترابط واضح بين قضية التوزيع والاستقرار السياسي والمجتمعي في العراق، أذ ترتبط معضلة التوزيع بالقدرة التوزيعية للنظام

السياسي، ووظيفة الحكومات في تخصيص الموارد والخدمات بين الفئات والطبقات الاجتماعية وتخلق معضلة التوزيع اختلالات طبقية ناتجة عن التفاوت الحاد بين بعض الطبقات مما يهدد الاستقرار المجتمعي والسياسي[44]

وأن العدالة التوزيعية ومستقبلها مرتبطتان ارتباطًا وثيقًا بقدرة النظام على التوجه لاقتصاد منظم يواكب تحولات الحياة الصناعية الحديثة[45] أذ أرجع كثير من المفكرين أن الدافع نحو الصراع السياسي يعود بالأساس إلى عوامل اقتصادية تحديدا التفاوت الاجتماعي الصارخ، ومن هنا أجزمت كثير من الدراسات بأن هناك تقاطعًا بين قضية التوزيع ومعضلة الاستقرار السياسي[46]، واذا ما أخذنا الحالة العراقية يعد العراق واحد من أكثر الدول غير المستقرة في العالم، أذ أتت على رأس الدول غير المستقرة سياسيا في المرتبة الخامسة من أصل (194) دولة في (2019) بحسب مؤشر الاستقرار السياسي[47]، وانتهت بعض الدراسات إلى أنه لا يمكن للاستقرار السياسي أن يكون بمعزل عن أداء الدولة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنتاج الشرعية السياسية، وكفاءة الإدارة ومدى القدرة على إدارة الصراعات القائمة والتعامل مع الأزمات، فالاستقرار عامل متغير يعتمد على الانجاز الفعلي، ومن أهم ضوابطه الاجتماعية قدرة النظام على تحقيق عدالة اجتماعية لتوزيع العوائد والأعباء بشكل يقوم على عدم اللجوء للعنف، والقدرة على التكيف مع المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، واللجوء للطرق الدستورية والقانونية لحل الصراعات[48].

لم تقتصر أزمات التنمية في العراق على خصائص التخلف المرتبطة بالنظام السياسي فحسب، بل شملت خصائص البنية المجتمعية أيضًا، ويتبين ذلك في التأثير السلبي في مبدأ المواطنة أذ وقفت فعليًا السياسات الرمزية المعتمدة من الحكومات المتعاقبة موقفا متعارضا مع مبدأ المواطنة، مما اسهم في اتساع الفجوة بين النخب السياسية السائدة وعموم مكونات المجتمع، أذ لم تؤدي النخب العراقية المتصارعة اثرها المفترض في كثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل تعنت الساحة السياسية الى حلبة صراع، وتبين ذلك في انعدام الامن والفساد وزيادة الفقر والبطالة مع تناقض التشريعات واستمرار عديد من الأزمات، بالتأكيد على احتياجات وجوانب التنمية السياسية وعلاقتها بالاستقرار السياسي الذي يعتمد على عديد من المكونات، أهمها تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للقيم والموارد والفرص، أصبح التوزيع العادل من القضايا المجتمعية المهمة، التي تسهم في بناء نظام سياسي يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي المنشود للمجتمع العراقي، ويشكل أساساً مناسباً لعملية الاستقرار الاجتماعي، من طريق تطوير المؤسسات السياسية التي تتكامل وظيفيًا، وتمثل اغلبية المواطنين في المجتمع وتعكس اهتماماتهم ومصالحهم وتهيئ المناخ والبيئة الملائمة لمشاركتهم الايجابية الفاعلة في الحياة السياسية، لترسيخ امكانات التكامل السياسي والاجتماعي، واتاحة الفرصة لتوفير مناخات سياسية مواتية لتحقيق الاستقرار المجتمعي[49]، بجانب مؤشرات العنف التي اجتاح العراق والتي تبين أن العراق في ظل كارثة حقيقية تمثلت في التهجير والقتل والتدمير، أذ تغلل العنف في جميع نواحي الحياة، و أصبحت الحياة شبه

مستحيلة في ظل هذه الظروف الصعبة، وكأن ذلك بالتزامن مع خدمات معدومة، وانعدام الأمن، فأن التحديات المالية تعد القضية الأكثر إلحاحًا، ذلك أن الازدهار الاقتصادي يجلب الأمل في مستقبل أفضل ويساعد في توظيف آليات التوزيع العادل، من أجل دفع فاتورة إعادة الإعمار وخلق اقتصاد نابض بالحياة وتنشيط عديد من القطاعات: الزراعة، السياحة، التجارة، النقل والخدمات، سيسهم ذلك في الاقتصاد العراقي بصورة ملحوظة، وذلك يعتمد بشكل أو بآخر على مدى قدرة المؤسسات العراقية – وعلى رأسها النظام السياسي اذ أجزمت الأبحاث المتعلقة بأدبيات التنمية السياسية أن قدرة النظام السياسي هي عامل أساس يسهم في تحقيق التنمية، فمهمة النظام السياسي هو استخراج وحشد الناس والموارد المادية المحيطة به أو التي يمكن الوصول إليها، سواء اكان داخليًا ام في بيئته الخارجية، وكذا فهو موزع للسلع والخدمات والقيم والفرص في جميع أنحاء المجتمع، من أجل تلبية تطلعات وطموحات الناس[50]، ولذلك تشير معضلة التنمية بشكل عام والتوزيع بشكل خاص أيضًا إلى وظيفة النظام في توزيع الثروة الناتجة عن الايرادات الوطنية على شعبه بطريقة عادلة ومنصفة، وإلى درجة ضمان عدم وجود تفاوت اقتصادي بين الطبقات لتجنب تركيز الأموال في يد فئة واحدة أو أكثر، وعلى هذا النحو يمكن تعريف القدرة بهذا المعنى بأنها تنمية إمكانات النظام السياسي لمعالجة التحديات الانقسامات والتوترات المجتمعية وكذلك تعزيز قدراته التنظيمية وآليات العدالة التوزيعية، فضلا عن التكيف مع التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع[51].

فقدرة النظام السياسي على التحكم في تنظيم سلوك الأفراد والجماعات والمنظمات في المجتمع بما يتوافق و القانون، واتخاذ قرارات وإجراءات إلزامية في شأن تعبئة وحشد الموارد البشرية والمادية وتوزيع القيم بما يتماشى و مبدأ المساواة ومقتضيات العدالة محكومة بالقدرة التوزيعية التي تعني توزيع القيم والموارد والمنافع بين الأفراد أذ نقيس هذه القدرة بناءً على أهمية الأشياء الموزعة ومدى قدرة الرد على الطلبات الوافدة، وقد جاء طرح عوامل متعددة اسهمت بشكل أو بآخر في ذلك، أهمها أن القدرة المؤسسية في العراق ضعيفة نتيجة لتفكك، و انهيار الدولة بعد الحروب والعقوبات المتعددة، مما أعاق جهود إعادة البناء والإعمار بشدة، فضلاً عن تفشي الفساد على نطاق واسع الذي تفاقم بسبب الافتقار إلى سيادة القانون مع التدفق الهائل للموارد، وقد أدت القرارات المبكرة التي اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقتة إلى زيادة حدة الطائفية واعتماد نهج المحصلة الصفرية في جهود إعادة الإعمار[52].

ولذا فأزمة التوزيع تحتل أولوية ولا سيما هذا لأنها قضية مؤسسية تتعلق بقدرة المؤسسات والأداء الحكومي العام و نظرًا الى تراجع الأداء الحكومي في العراق لقضايا تمس العدالة التوزيعية، فتشير اليات التوزيع المتبعة من السلطات العراقية المتعاقبة إلى أن أداء النظام السياسي لم يكن قادرا على إدارة الموارد المادية والبشرية وتعبئتها بشكل سليم، سواء اكان مصدرها البيئة الداخلية أم البيئة الخارجية، والتي من أبرزها شيوعاً الضرائب والإعانات والمعونة العسكرية الخارجية، أذ لم تؤدّ الإرادة السياسية للحكومات المتتابعة منذ (2003) وظيفة مهمة في عديد من مجالات الحياة الاجتماعية إلى حد بعيد، ولاسيما تجاه قيم الحرية والمساواة فكأن من بين ما يمكن عده تقصيراً من جانب الإرادة الحكومية يتمثل في محدودية جهود السلطة

التنفيذية ممثلة بالبرنامج الحكومي لتحقيق أغراض معينة مثل: إلغاء سوء توزيع الدخل تقليل التفاوت، وتقليل الفقر، والقضاء على البطالة من طريق الإصلاحات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والتي تآكلت مجهودات إحيائها بسبب الفساد وتضارب المصالح [53] وهذه الأزمات التي نشأت وتجذرت في عهد ما قبل الاحتلال وتفاقمت بنشأة مأسسة المحاصصة الطائفية، والفيدرالية الطائفية لأول مرة في تاريخ العراق الحديث، مما أسهم في أنتاج حكومات فاشلة، لم تستطع توفير آليات لتطبيق السياسات الموضوعة بشكل فعّال، ولم تهيئ المناخ الملائم للمشاركة الايجابية الفاعلة في الحياة السياسية. ولاسيما أن الدراسات التنموية قد أكدت على أن العدالة التوزيعية تتضمن أيضًا تحقيق فرص متساوية في المشاركة في الحياة السياسية[54] وينبع التفاوت وعدم المساواة من الاختلافات في الانتفاع من فرص العمل والملكية والوصول إلى المعلومات والتأثير أو النفوذ، وتتفاعل هذه المتغيرات مع آليات السوق والسياسات الحكومية لتظهر في التوزيع الوظيفي الأولي، للدخل او الايرادات الناتجة عن عملية الانتاج من طريق التفاعل بين أطراف العلاقة الانتاجية، اذ كأنت النظرية الاقتصادية معنية في المقام الأول بتوزيع الدخل بين الأجور أيّة تعويض العمال، وبين الفائض أيّة الفوائد والأرباح والريع، أيّة كيفية تقسيم الفئات والأموال المتولدة أو الدخل الناتجلكن الفوارق بين الاجور لا يستهان بها بل يتوزع الفائض على فئات كثيرة تختلف فيما تمتلكه، وفي العراق يمثل العمل للحساب الخاص أو وحدات النشاط الفردية منطقة مهمة في القطاع الخاص على الرغم من القضايا المحورية التي تعتريه والتي تتضمن مشاكل تخص العدالة التوزيعية، إلا أن دراسات العدالة التوزيعية تركز على ما يصل الى الاسرة من الدخل الناتج من العملية الإنتاجية، والذي يكشف عن اختلالات جوهرية وعدم استقرار النظام وخصائص الاقتصاد الذي يمكن تبنيه وعواقب البطالة وعدم القدرة على كسب الدخل وعلاقة الاستهلاك بالدخل وأعباء الإعالة هذا بعد تضمين الاعانات واستبعاد الضرائب، وصولا الى دخل الأسرة المتاح والممكن التصرف به، تسمى هذه المرحلة بالتوزيع الثاني للدخول، وهي مدار العدالة التوزيعية [55].

أن الواقع بعيد كل البعد عن المساواة الكاملة فهناك كثير من المخاوف المتعلقة بمفهوم التوزيع العادل، اذ يختلف الأفراد في رغبتهم في العمل الجاد وتحمل الصعوبات من أجل كسب لقمة العيش و نتيجة لذلك في المرحلة الحالية من التطور المنشود، قد تؤدي المساواة الكاملة إلى الإحباط، نتيجة لمبدأ الاختلاف بين المواطنين وكل بحسب قدرته هو ضرورة واكثر عدالة و عادة ما يكون توظيف مفهوم المساواة الكاملة بين الأفراد بوصفها نقطة انطلاق لوضع السياسات التوزيعية، وتشترك مقاييس التوزيع في درجة ابتعاد الواقع الفعلي عن المساواة التامة وثمة تحفظات أو مخاوف فهو متعلقة بطرح التوزيع المتساوي من جهة اختلاف الافراد في الاستعداد لبذل الجهد وتحمل المشاق من أجل الكسب، ولذا فأن المساواة التامة، في مرحلة التطور المعاصرة للبشرية، قد تؤدي الى إحباط الهمم، والاسهامات الفعّالة، وانخفاض في مجموع الإنتاج الكلي، ولذا قد يكون التسامح مع بعض التفاوتات، وقدر من اللامساواة طالما أنها تسهم في النجاح الاقتصادي ولا تضر بالفئات الأضعف في المجتمع، وقد صاغ(جون راولز)هذا الفهم بحسب ما ذكرناه سلفًا

وعبّر عنه بما أسماه مبدأ الفرق او الاختلاف[56]، اقترح (امارتيا) سن نهج الكفايّة الوظيفية، والذي يستلزم ضمان حد أدنى من الموارد لكل أنسأن لكي يعيش حياة كريمة، بدءاً بالتعلم، وأنشاء أسرة وحتى الشيخوخة، من منظور آخر يُنظر إلى عدالة التوزيع بأنها متوافقة و قوانين حقوق الإنسان والتي لا يمكن اختبارها بشكل حقيقي إلا مع توافر موارد كافية، لأن الفقر يعوق الحرية ويمنع الفرد من مزاولة الأنشطة المجتمعية الطبيعية، وينتهك مساواة الناس في الحق في الحياة والكرامة، ولأنه قد تكون هناك صلة بين المكانة، والسلطة أو التأثير، والثروة، فأن التفاوت الحاد في تلك الأمور بين الأفراد يتعارض، فعليا وبشكل أساس، مع المساواة في الحقوق السياسية إذ يتناقص اثر ذوي الدخل المنخفض والضعفاء في صناعة الحياة المشتركة[57].

وأما في العراق فأن الاستدلالات الإحصائية الحديثة أشارت إلى اختلالات عميقة في التوزيع الوظيفي – الأولي – الذي يعد متطلبًا هامًا للعدالة التوزيعة، كشفت دراسة حديثة لمنظمة العمل الدولية عن اعتماد معظم الأسر العراقية بشكل أساس على العمالة المأجورة، وأن المستعملين بأجر لهم اثر رئيسي في اعالة أكثر من نصف الأسر العراقية، يعتمد(51.8%) من اجمالي الأسر في العراق بشكل كلي على العمل بأجر، أذ يصل متوسط حجم الأسرة الى(ستة أفراد)، ومتوسط عدد الأفراد العاملين بأجر فيها(1–4)مستعمل، وهذا يعني أن كل مستخدم مسؤول عن إعالة ثلاثة إلى أربعة أفراد بما في ذلك المستعمل نفسه، وهذا يستلزم حمايتهم فضلاً عن توفير عمل جيد ورواتب تسمح لهم بإعالة أنفسهم وأسرهم، في الوقت نفسه الذي تتزايّد فيه الأسر التي لا يوجد بها أيّة عامل[58]، فضلا عن ذلك الواقع، يجلب مورد النفط أبعادا جديدة لمعضلة عدالة التوزيع في العراق، كونه منصوص عليه في الدستور العراقي أنه لجميع العراقيين من دون تمييز بمعنى المساواة بين العراقيين في الاستفادة منه بغض النظر عن اثرهم الإنتاجي في ذلك الجانب[59]، فضلًا عن الإطار النظري الرئيس الذي يعير العناية بالمؤسسات السياسية بوصفة بعداً رئيسي في إشكالية التوزيع، على المستوى الكلي تشكل السياسة والفاعلين السياسيين، الذين يتصرفون في ظل قيود قد تؤثر على سلوكهم والسياسات المنتجة بناء على ذلك وآليات تطبيقها في الواقع، فوضع وتنفيذ السياسات كنمط منظم للتفاعل بين الفاعلين الرئيسيين في ميدان سياسة عامة معينة، سواء أكأنت سياسة صحية أم سياسة اقتصادية أيّا كأنت فعادة يكون الفاعلون الرئيسيون المعنيون هم ممثلو الدولة (السياسيون، البيروقراطيون الرئيسيون) والجهات الفاعلة غير الحكومية (قادة الأعمال، والنقابيين، قادة مجموعات المصالح، وغير ذلك) الذين يفاوضون ويمارسون السلطة وسياسات توزيع وتخصيص الموارد في أنماط التنافس على السياسة والتسوية، على هذا النحو، فأن العملية السياسية هي مجموعة من السلوكيات بين الجهات الفاعلة والشيء المهم في تلك العملية هو أن مثل هذه التفاعلات والسلوكيات يتأثران بشدة بالعوامل المؤسسية تتضمن هذه العوامل عادةً طبيعة الدولة في ساحة سياسة معينة والقدرات المؤسسية والتنظيمية للجهات الفاعلة الرئيسة غير الحكومية أو المنظمات المعنية [60]، اذ يُنظر إلى هذه الجهات الفاعلة بأنها تعمل ضمن قيود مؤسسية، وكذلك مع القيود المفروضة على الموارد ووسائل العمل الأخرى، ومحاولة

التأثير على سياسة الدول تؤدي التغييرات في سياسات الدولة من شأنها تحريك العمليات التي تؤثر على عناية واستراتيجيات الجهات الفاعلة التي ستحدد ما إذا كأنت البرامج سترد بطريقة تعزز البرنامج أو تقوضه أو تتركه خاضعاً للتغييرات في وقت لاحق في هذا النمط التعددي للعملية السياسية تكون الدولة نفسها ضعيفة للغايّة، وتكون الجهات الفاعلة غير الحكومية نفسها مجزأة وغير قادرة على ممارسة قيادة حاسمة، قد يكون النظام ديمقراطيًا تمامًا ولكنه غالبًا ما يكون أيضا بلا اتجاه ومحبِط من أيّة نوع من منظور السياسة الإستراتيجية، ومن ثم بغض النظر عن تفضيلاتهم الاستراتيجية أو المعيارية، إذا وجدت الجهات الفاعلة نفسها في شبكة سياسية تعددية تحت ضغوط مدمجة مؤسسيًا، فمن المرجح أن ينتج تشويشًا سياسيًا لعديد من الأصوات وقيادة محدودة، وتغييرًا بطيئًا في السياسة[61].

ومن هنا نخلص إلى أن إشكالية التوزيع في العراق تأتي في سلم أولويات أزمات التنمية لارتباط العملية التنموية بزيادة الكفاءة والقدرة في مؤسسات البناء المجتمعي إلى الحد الذي يمكن المجتمع من زيادة قدرته على استثمار موارده البشرية المتنوعة، وتعزيز قدرة العراقيين على تحقيق ذاتهم، فالاستقرار المرجو لتحقيق التنمية في سياق التعبئة الاجتماعية يعتمد على زيادة معدلات الدخل والتوزيع العادل للثروة وزيادة قدرة الحكومة، في حين يواجه العراق أزمة مؤسسية متفاقمة والتي تعد عائقًا أساسا في طريق الاستقرار والتنمية، مما تقدم أيضاً قد تتبادر الى الذهن التساؤلات التالية:

اولا. هل أن أزمة التوزيع في العراق سبب لباقي الأزمات أم نتيجة لها؟ وهل يجوز القول بأن هناك أزمة سياسية تستمد ديمومتها من أزمة التوزيع اكثر من باقي الأزمات؟ هل حل أزمة التوزيع كفيل بحل الأزمات الأخرى وكيف؟

في معرض الإجابة عن هذه التساؤلات فأننا نريد أن نضع تشخيص دقيق على مكانة أزمة التوزيع ضمن سلسلة الأزمات السياسية وهل هناك ترتيب معين يحكم حدوثها، عرضنا في الفصل الأول كيفية تأثير الخلل في التوزيع السلطوي للقيم والموارد في خلق وادامة الأزمات السياسية الأخرى، وبإسقاط ذلك التحليل على الوضع العراقي فيمكن الإشارة الى ذلك بشيء من التفصيل، ففي الحديث عن بداية نشوء الأزمات كلها فأن السياسات التي تبعت تأسيس النظام الجديد ما بعد (٢٠٠٣) المتمثلة في قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة للاحتلال الأمريكي تحت عنوان العدالة الانتقالية كالاجتثاث على أساس سياسي وحل نزاعات الملكية بواسطة لجأن سياسية وليس قضائية وحل الجيش وقوى الامن ثم إعادة تشكلها على أسس غير مهنية مما أدى الى فوضى إدارية واجتماعية عارمة وردود فعل عنيفة، ثم جاءت بعض الأحزاب والحركات السياسية لتستغل هذه السياسات لصالحها وتعمل على توسيعها وفرضها بالوسائل المتاحة كلها بغض النظر عما يمكن أن تتركه تلك الممارسات من اثر مدمر على مستقبل البلاد وبذلك تعمقت الأزمات كلها معا قد كادت أن توصل العراق الى مستقبل مجهول.

ثانيا؟ كيف أدت هذه الخطوات الى تعميق أزمة **الهوية والمشاركة والتغلغل والتكامل والشرعية والتوزيع؟**

ذكرنا انفاً أن العراق يعاني أصلا من أزمة معقدة في تغلب الهويات الفرعية على الهوية الوطنية، ثم جاءت سياسات التوزيع غير العادل ما بعد ٢٠٠٣ لتكرس وضع الهويات الفرعية والمكونات في الدستور الجديد والقوانين وإجراءات العدالة الانتقالية فأدت الى التمييز على أساس الولاء الفرعية والحزبية والعداء السياسي بين الفئات الاجتماعية، كل ذلك دفع بأزمة الهوية الى مستويات غير مسبوقة أدت الى تعاون فئات عراقية مع دول وحركات خارجية ضد فئات أخرى على حساب مصالح العراق الوطنية، وتمت عمليات تصنيف المجتمع الى أصناف بحسب القوة والنفوذ. وأن السياسات التي اتبعتها السلطات فيما بعد الاحتلال سالفة الذكر فضلاً عن خروقات كبيرة للدستور وانتهاك معايير حقوق الأنسان وخلق تفاوت هائل في الرواتب والمنافع الحكومية أدت بمجملها الى التشكيك في شرعية النظام السياسي الذي استعمل صلاحياته في توزيع الثروة وتطبيق القانون بانتقائية بحسب ما ذكرنا نفاً وأدى الى أزمة في شرعيته.

واذا اخذنا تأثير أزمة التوزيع في خلق وتعميق أزمة المشاركة السياسية في العراق فالأمر لا يبتعد عن كونه نتاج لنفس ذلك المنهج التوزيعي المختل الذي تبناه صانع القرار السياسي وقام بهيكلة الدولة على أساسه، مما أثر على طبيعة المشاركة في الحياة العامة وجعل من دوافع الخوف من الاخر والطمع في المكاسب الاقتصادية أن تكون هي المحركات الرئيسة في تأسيس الأحزاب والمنظمات وممارسة الانتخابات والنشاط الإعلامي وغيره من صور المشاركة ومن ثم فأن الدوافع وراء المشاركة السياسية للمواطن العراق هي في اغلبها لم تكن على اسس ديمقراطية وطنية وإنما متأثرة بما تمليه عليه الديانة او القومية او الطائفة او المذهب.

إما ما يخص علاقة اختلال التوزيع واثره في اضعاف سلطة القانون والنظام على كافة الأراضي العراقية فيما يعرف بأزمة التغلغل، فلابد من أن نعرج على مُدَّة ما بعد انهيار النظام السابق وتفكك الدولة وسيطرة قوى سياسية مسلحة في مختلف المحافظات بدعم التحالف الدولي أولاً ثم بدعم دول إقليمية ثانيًا ومنظمات إرهابية دولية ثالثاً وقوى قبلية و طائفية محلية رابعًا، وهذا التقسيم كأن متعمدا وممولا بهدف ضرب المجموعات المعارضة للاحتلال في البداية ثم جاءت الحكومات العراقية لتدعم جهات سياسية تملك اذرع مسلحة مما أسس لمفهوم الدولة الموازية داخل الدولة ولا تخضع هذه الأخيرة الى الحكومة العراقية بل هي تتحداها في معظم الحالات عند تعارض المصالح والنفوذ، هذه القوى اليوم تتحكم بكثير من المفاصل الحيوية للاقتصاد الوطني كالمطارات والمنافذ الحدودية والموانئ والشركات العامة وحتى بعض القواعد العسكرية والسجون بدون أيّة قدرة على محاسبتهم على أي خرق للقانون.

ويجري ذلك التحليل فيما يخص أزمة التكامل والاندماج بين مختلف المؤسسات الحكومية العراقية بمعنى أن سياسات الدولة كأنت متناقضة في توجيهها لتلك الهياكل مما يؤدي غالبا الى فشل في الوصول للأهداف المعلنة، على سبيل المثال وهو ما ذكرناه سابقا فإن النصوص الدستورية تتناقض فيما بينها فيما يخص المرجعية الأساسية للقوانين فتارة يحدد الدستور الشرع الإسلامي (مع عدم تحديد أي مدرسة بالضبط) كمصدر رئيسي لا يجوز تعارض القوانين معه، و تارة أخرى يؤكد الدستور نفسه لعام ٢٠٠٥

على أن لا تتعارض القوانين مع لوائح حقوق الإنسان الدولية التي هي علمانية الطابع وتتعارض أحياناً كثيرة مع الشرائع الدينية، هذا أدى الى إقرار سياسات وأنظمة متعارضة فيما بينها وأحدث أزمة في تكامل واندماج مؤسسات الدولة في خطواتها نحو مجتمع واضح المعالم والأهداف.

واذا اردنا الإجابة عن سبب استمرار أزمة التوزيع – أي خلل ممارسة السلطة التوزيعية في العراق – في النظام السياسي الجديد فالجواب بحسب التحليل السياسي السلوكي هو في عدد من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على قدرة الطبقة الحاكمة على التعامل بفعالية مع أزمات التوزيع، وتشتمل على هذه الأيديولوجيا والموارد المادية والبشرية والعامل النفسي والساحة الدولية التي تعمل فيها الدولة العراقية، فالعامل الأيديولوجي تجلى في متبنيات الطبقة السياسية الجديدة التي كأنت بطبيعتها مكونة من مجاميع سياسية غير متفقة على أيديولوجية موحدة للدولة فمنها نخب قومية وأخرى إسلامية عابرة للحدود الوطنية، ومنها العلماني والإسلامي الليبرالي والمحافظ وهكذا، هذا التنوع كله لم يترجم الى دستور يتبنى حياد الدولة بشكل واضح وإنما جاء تكريس المكوناتية والاختلافات والتناقضات لإرضاء الأطراف كلها على حساب البلد كله،

وأما عامل الموارد المادية والبشرية فقد عانت الطبقة السياسية من ضعف في إدارة تلك الموارد وغالبا ما كرست مبدأ الدولة الريعية المعتمدة على استخراج وتصدير النفط و زيادة الأنفاق العام والفساد والهدر من دون العناية ببرامج التنمية البشرية واستيعاب النمو السكاني و تغيرات الاقتصاد العالمي، لم تنجح النخبة الحاكمة لا في كيفية إدارة الموارد المتاحة بحرفية ولا هي استطاعت أن تنمي من تلك الموارد، ولم تتمكن من توزيعها بعدالة وكفاءة في نهاية المطاف، و هناك أيضا العامل السيكولوجي للطبقة السياسية وللشعب العراقي وبعيدا عن التعميم فإن تلك الطبقة قد تعرضت الى عمليات اضطهاد مرير على مدى عقود من حكم الأنظمة السابقة منذ تأسيس الدولة العراقية مما أدى الى مشاكل نفسية معقدة تمثلت في الرغبة في الانتقام و استغلال الموارد للأثراء المادي وتشكيل الميليشيات لضمان المكاسب وفرض الإرادات مما أدى الى نشوء الأزمات السياسية سالفة الذكر واستمرارها وكذلك واجهت تلك الطبقة إرثًا ثقافيًا ثقيلًا في العراق من مقاومة التغيير الديمقراطي والثقافة الغربية بشكل عام مما جعل مهمة الحكومات والقادة السياسيين اكثر حذراً وصعوبة، وأخيرا كأن عامل البيئة الدولية حاسما. إذ جاء تغيير النظام السابق وتأمين وصول الطبقة الحاكمة ما بعد ٢٠٠٣ بتدخل عسكري مباشر ودعم إقليمي على مختلف الأصعدة، هذه التدخلات فرضت نفسها على الشعب في مراحل العملية السياسية كلها واثرت في تبني أيديولوجية وممارسة للسلطة واختيار الحكومة والسياسة الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الموارد بحسب مصالح تلك الدول وتجدر الإشارة إلى أن اغلبية المواطنين العراقيين حاولوا بشتى الطرق اصلاح الأوضاع السياسية وكأن اخر المحاولات هي احتجاجات تشرين الأول لعام (2009) التي طالبت بتغيير منهج النظام السياسي واعتماد سياسات جديدة على أساس العدالة الاجتماعية والمساواة ومعايير حقوق الإنسان والكفاءة والنزاهة في العمل، لكن كانت مواجهة هذه الطلبات بمخرجات العنف والتسويف وتعديلات شكلية في رئاسة الحكومة.

وخلاصة القول إن العدالة التوزيعية لدى أيّة نظام سياسي تحتم عليه اعتماد معايير عادلة لتوزيع هذه المعايير التي تم مناقشتها والتي عكست الفلسفة والاختلافات الفكرية والأيدلوجية في تبني بعض المعايير من دون غيرها ومن ثم بيان العدالة التوزيعية على وفق النظم السياسية باختلافها، والتي تعكس الفلسفة السياسية والمبادئ القيمية والثقافية والتي تتحكم في مدى إيمان النظام السياسي بعدالة التوزيع، وهذه المعايير التي يمكن من طريقها معرفة كيفية تعامل النظام السياسي العراقي بعد العام 2003 مع هذه الأزمة وهل تشكل اولوية لدى هذا النظام، هذه الأولوية التي تحتم على النظام السياسي العراقي اتباع آليات توزيع عادلة هذه الآليات التي يتم من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية لأبناء الشعب العراقي كافة بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية والاثنية في ظل ما يمتلكه من موارد مادية تمكنه من تحقيق عدالة في التوزيع.

الخاتمة

مما تقدم يتضح أن أزمة التوزيع وهي احدى أزمات النظام السياسي ولا سيما ما يتعلق بتوزيع الموارد المادية هي من اهم أزمات النظام السياسي، فتحقيق الرضا العام الذي يسعى كل نظام سياسي الى تحقيقه بغض النظر عن طبيعة ذلك النظام، فتحقيق هذا الرضا يرتكز بالأساس على ضمان العدالة في توزيع الموارد المادية بين جميع ابناء الشعب الواحد دون تميز، هذه العدالة التوزيعية يخلق من طريقها شعور لدى كافة ابناء الوطن الواحد بالمساواة في الحصول الموارد هذه التساوي في الحصول على الموارد يعني تكافؤ الفرص مع ضمان تمتع البعض مع ما يملكه كل فرد من مهارات تمكنه في الحصول على نسبة اكبر مقارنة مع اقرأنه، وأن تحيق الرضا العام الذي يسعى له أيّة نظام سياسي يتناسب بالأساس مع مبادئ الديمقراطية تماشيا مع القول الذي يرى أن الديمقراطية ماهي الا الحكم برضا الاغلبية، وأن فشل أيّة نظام سياسي في تحقيق عدالة في التوزيع، فأن هذا الفشل ناتج في الأساس لوجود خلل في طبيعة هذا النظام السياسي او يكون ناتج عن طبيعة المنظومة الثقافية والقيمية التي تحكم هذا النظام والتي تكون عبارة عن ثقافة وقيم لا تؤمن بضرورة تحقيق هذه العدالة، وبقدر تعلق الامر بالعراق ونظامه السياسي بعد العام (2003) وأزمات هذا النظام والتي من اهمها أزمة التوزيع، هذا النظام الذي شهد تغيراً من نظام مركزي الى نظام ديمقراطي كان الاجدر أن يحقق عدالة في توزيع الموارد بين ابناء الشعب العراقي كافة بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية والاثنية، الا أن الذي تم تشخيصه هو تعميق لأزمة التوزيع هذه الأزمة خلقت فوارق كبيرة بين ابناء الشعب العراقي هذه الأزمة التي عكست الطبيعة الثقافية والقيمي لهذا النظام السياسي والتي تمثلت في رغبة الطبقة والاحزاب السياسية التي سيطرت على المشهد السياسي في العراق بعد العام (2003) والتي سعت بتكريس موارد الدولة لخدمتها وخدمة التابعين لها على حساب غالبية الشعب العراقي، وخلق شعور لدى هذه الغالبية بالسخط تجاه هذا النظام وضعف هذا النظام الذي أنعكس

من طريق الاحتجاجات الشعبية المتكررة بين مُدَّة واخرى فضلا عن انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية الاثرية، وتعمق الشعور لدى غالبية الشعب العراقي بعدم الجدوى من المشاركة السياسية في ضل نظام سياسي تسيطر فيه طبقة واحزاب سياسية تعمل على تصدير نفسها في كل عملية انتخابية بأشكال مختلفة، ومن ثم فأن بهذه الخاتمة نرى أن البحث قد استطاع التحقق من فرضيته والاجابة عن التساؤلات التي تم طرحها.

الهوامش

(1) حساني بو عكاز: التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاية، الجزائر، 2015، ص 13.

(2) باسم عامر، أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على التعن الديمقراطي في فلسطين1993-2013، رسالة ماجستير مقدمة جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2014، ص50.

(3) عبد الرحمن برقوق وصونيا العايدي، التنمية السياسية: النشأة والمفهوم، مجلة علوم الأنسان والمجتمع، العدد (5)، مارس 2013م، ص 60.

(4) أحمد فاضل جاسم داود، "عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية، والآفاق المستقبلية" المجلة الدولية والسياسية، العدد 25، 2014، ص 195.

(5) عبدالله جمال حسني يوسف، "أثر الاحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق2003 –2017"، المركز الديمقراطي العربي، (القاهرة)، يوليو 2019، ص18.

(6) Larry Hanauer and Laurel E. Miller, Resolving Kirkuk: Lessons Learned from Settlements of Earlier Ethno-Territorial Conflicts (Santa Monica, California (USA): RAND National Defense Research Institute, 2012), P. 7.

(7) كاظم علي المهدي، مصدر سبق ذكره، ص 129 -130.

(*) التهجير القسري هو إجبار أعضاء إحدى الطوائف على ترك مناطق بها أغلبية من أتباع طائفة أخرى من أجل تجنب التعرض للقتل للمزيد ينظر، صباح حسن عزيز، "جريمة التهجير القسري (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2015.

(8) عبدالله جمال حسني، مصدر سبق ذكره، ص 20 – 22.

(9) Food Security in Iraq: Impact of COVID-19 (August - October 2020)" (New York: The United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 2021), P. 2.

(10) تقريرصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء والادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر في وزارة التخطيط لعام ٢٠١٨ وزارة التخطيط العراقية، 14 ديسمبر 2018، متاح على الرابط، https://mop.gov.iq/news/view/details?id=76

(11) احمد ابريهي علي، الأنفاق العام والتكيف مع سعر النفط المنخفض ندوة علمية اقامتها جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 18 / 1 / 2015، *ص 3-4.*

(12) تقرير صادر عن وزارة التخطيط العراقية حزيران 2021: "في اليوم العالمي للسكان، العراق يسجل (١) مليوناً و(٢٥٨) ألف ولادة حية خلال عام٢٠٢١. متاح على الرابط، https://mop.gov.iq/news/view/details?id=619

(13) Corruption Perceptions Index 2020" (Berlin, Germany: Transparency International e.V. (TI), 2020), https://www.transparency.org, P. 3.

(14) Robert D. Hershey Jr., "Worrying Anew Over Oil Imports," The New York Times, December 30, 1989, sec. 1, P. 33. At: https://www.nytimes.com/1989/12/30/business/worrying-anew-over-oil-imports.html.

(15) احمد ابريهي علي، مصدر سبق ذكره، ص 10.

(16) قرار الأمم المتحدة، رقم (968)، مجلس الأمن، 14 أبريل 1995،

(17) خطة التنمية الوطنية للعراق 2018- 2022، وزارة التخطيط العراقية، بغداد: اللجنة العليا لإعداد الخطة، حزيران 2018، ص 150 – 156.
(18) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية للعراق 2018 -2022، بغداد: اللجنة العليا لإعداد الخطة، حزيران 2018، ص 160.
(19) Food Security in Iraq: op. cit, P 27.
(20) كاظم علي المهدي، مصدر سبق ذكره، ص، 131.
(21) POMEPS STUDIES 35, "The Project on Middle East Political Science", The Project on Middle East Political Science (Institute for Middle East Studies, October 2019), https://pomeps.org/, P. 2-12
(*) المحاصصة نظام يتم فيه تقسيم مكونات السلطة التنفيذية والقطاعات المتعلقة بالسيادة عبر عدد من الفصائل المتصارعة
(22) تمارا كاظم الاسدي، "إشكاليات بناء الدولة العراقية"، المركز العربي الديمقراطي، العراق (2019)، ص 5.
(23) كاظم علي المهدي، مصدر سبق ذكره، 132.
(24) Hans Keman, "Democratic Performance of Parties and Legitimacy in Europe," West European Politics 37, no. 2 (April 2014): pp. 309-330, https://doi.org/10.1080/01402382.2014.887877, P.3.
(25) Ahmed Ezzeldin Mohamed, "Turnout In Transitional Elections: Who Votes In Iraq?," The Journal of The Middle East and Africa 9, No. 2 (August 2018): P. 2. Doi:10.1080/21520844.2018.1494447
(26) أسعد طارش عبد الرضا، التطورات السياسية في العراق الديمقراطية والتوافقية، مجلة دراسات دولية، العدد 63، ص 241.
(27) عمر جمعة عمران، المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق، مجلة العلوم السياسية، ص 172.
(28) Ahmed Ezzeldin Mohamed, op.cit, 3.
(29) كاظم علي المهدي، مصدر سبق ذكره، ص 135 – 136.
(30) Ahmed Ezz Eldik, OP.CIT., P4
(31) تغريد العذارى، وسعدون ظاهر، "المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام 2003م"، مجلة كلية التربية الأساسية للتربية والعلوم الإنسانية، بابل، العدد 43، 2019، ص، 17-19.
(32) كاظم علي المهدي، 123 - 133
(*) دولة مارقة تعبير يصف البلدان التي يعتقد أنها تشكل تهديدًا للأمن العالمي. للمزيد ينظر نعوم تشومسكي، الدول المارقة: استعمال القوة في الشؤون العالمية، ترجمة، أسامة إسبر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.
(**) تنظيم داعش اختصار للدولة الإسلامية في العراق وسوريا، جماعة ارهابية تتبع تفسيرًا صارمًا للإسلام وتنادي بإراقة الدماء باسم الدين، للمزيد ينظر، محمد أبو رمان، مستقبل داعش: عوامل القوة والضعف"، مؤسسة فريدريش أيربت، عمان، تشرين الثاني 2020.
(33) Miriam Puttick, "From Crisis to Catastrophe: the Situation of Minorities in Iraq," ed. Mark Lattimer, Human Rights Documents Online, October 2014, P. 2.
(34) Renad Mansour,. "Rebuilding the Iraqi state: Stabilization, governance, and reconciliation." European Union, European Parliament's Committee on Foreign Affairs, Brussels, February 2018, P. 5.
(*) الفصائل المسلحة، هي "قوات غير نظامية تتشكل بهدف حماية نظام حكم أو نخبة أو جماعة سياسية، قد تعمل على إسقاط نظام حكم أو إقصاء نخبة أو جماعة سياسية عن السلطة، وقد تكون ذراعا سياسية لجماعة سياسية أو تعمل مستقلة". المصدر: د. حمدى بشير، "اقتصاد الميليشيات الشيعية الموالية لإيران.. أيّة تداعيات على الأمن الإقليمي، للمزيد عن الميليشيات العراقية، ينظر، إدير اليازد. "معوقات بناء الدولة الوطنية في العراق لمُدَّة ما بعد الغزو الأنجلو أمريكي 2003-2014." اطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو, 2015، ص 47 - 53
(35) "Militias in Iraq: The Hidden Face of Terrorism "(Geneva, Switzerland: Geneva International Centre for Justice, 2016), P.2. www.gicj.org
(36) Naufel Alhassan, "Changing the Rules of the Game: Reforming the Party System in Iraq" (Washington: Middle East Institute, 2021), P.10.
(37) Naufel Alhassan. op.cit.p 14

(38) المادة (1) من الدستور العراقي الدائم لسنة 2005.
(39) المادة (114) والمادة (115) من الدستور العراقي الدائم لسنة 2005.
(40) كاظم علي المهدي، مصدر سبق ذكره، 138-140.
(41) ناصر نايف، التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن 2017 – 1999"، رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص 52.
(42) المصدر نفسه، ص 63.
(43) Corruption Perceptions Index 2020" op. cit, P. 3
(44) LaPalombara, Joseph. "7. Distribution: A Crisis of Resource Management". Crises and Sequences in Political Development. (SPD-7), Princeton: Princeton University Press, 1971, pp. 233-282.
(45) أحمد أبريهي علي، مصدر سبق ذكره، ص 10.
(46) ناصر صالح نايف، عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات"، دراسات سياسية: المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، سبتمبر 2019، ص 13.
(47) Political Stability by Country, Around the World | Theglobaleconomy.Com". 2021. Available at: https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability/
(48) ناصر صالح نايف، المصدر السابق،117.
(49) ناصر نايف، مصدر سبق ذكره ص 6. للمزيد ينظر كذلك: ناصر صالح، مصدر سبق ذكره ص 11 -13.
(50) عائشة عباس، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي- مثال تونس"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص 17.
(51) ناصر صالح نايف، مصدر سبق ذكره، 114.
(52) "الدراسة التشخيصية المنهجية عن العراق"، تقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي، رقم التقرير:IQ-112333، شباط 2017، ص7.
(53) ناصر صالح نايف، مصدر سبق ذكره، 73 – 74.
(54) عائشة عباس، مصدر سبق ذكره، 158 – 159.
(55) *احمد ابريهي علي، مصدر سبق ذكره، ص 1 – 2.*
(56) RAWLS, JOHN. A Theory of Justice: Original Edition. Harvard University Press, 1971, P.525.
(57) *احمد ابريهي علي، مصدر سبق ذكره، ص 25.*
(58) صالح الكفري، "وظائف لائقة من أجل العراق"، تقرير منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية، 2013، ص55.
(59) اذ نصت المادة 111 من الدستور العراقي الدائم لغام 2005 "النفط والغاز ملك كل للشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات"
(60) Stephen Bell, "Institutionalism: Old and New," in The Elgar Companion to Institutional and Evolutionary Economics (Edward Elgar, 1994),p, 405-407.
(61) Stephen Bell, op.cit p 409.

المصادر والمراجع

1. "الدراسة التشخيصية المنهجية عن العراق"، تقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي، رقم التقرير:IQ-112333، شباط 2017
2. احمد ابريهي علي، الأنفاق العام والتكيف مع سعر النفط المنخفض ندوة علمية اقامتها جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 18 / 1 / 2015، ص 3-4.
3. أحمد فاضل جاسم داود، "عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية، والآفاق المستقبلية" المجلة الدولية والسياسية، العدد 25، 2014، ص 195.

4. إدير اليازد. "معوقات بناء الدولة الوطنية في العراق لمُدَّة ما بعد الغزو الأنجلو أمريكي 2003-2014."اطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو, 2015
5. أسعد طارش عبد الرضا، التطورات السياسية في العراق الديمقراطية والتوافقية، مجلة دراسات دولية، العدد 63، ص 241.
6. باسم عامر، أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على التعن الديمقراطي في فلسطين1993-2013، رسالة ماجستير مقدمة جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2014، ص50.
7. تغريد العذارى، وسعدون ظاهر، "المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام 2003م"، مجلة كلية التربية الأساسية للتربية والعلوم الإنسانية، بابل، العدد 43، 2019، ص.
8. تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء والادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر في وزارة التخطيط لعام ٢٠١٨ وزارة التخطيط العراقية، 14 ديسمبر 2018، متاح على الرابط، https://mop.gov.iq/news/view/details?id=76
9. تقرير صادر عن وزارة التخطيط العراقية حزيران 2021: "في اليوم العالمي للسكان، العراق يسجل (١) مليوناً و(٢٥٨) ألف ولادة حية خلال عام٢٠٢١. متاح على الرابط، https://mop.gov.iq/news/view/details?id=619.
10. تمارا كاظم الاسدي، "إشكاليات بناء الدولة العراقية"، المركز العربي الديمقراطي، العراق (2019).
11. الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية للعراق 2018 -2022، بغداد: اللجنة العليا لإعداد الخطة، حزيران 2018.
12. حساني بو عكاز: التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاية، الجزائر، 2015.
13. خطة التنمية الوطنية للعراق 2018- 2022، وزارة التخطيط العراقية، بغداد: اللجنة العليا لإعداد الخطة، حزيران 2018.
14. الدستور العراقي الدائم لسنة 2005.
15. صالح الكفري، "وظائف لائقة من أجل العراق"، تقرير منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية، 2013
16. عائشة عباس، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي- مثال تونس"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007
17. عبد الرحمن برقوق وصونيا العايدي، التنمية السياسية: النشأة والمفهوم، مجلة علوم الأنسان والمجتمع، العدد (5)، مارس 2013م.
18. عبد الله جمال حسني يوسف، "أثر الاحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق2003 -2017"، المركز الديمقراطي العربي، (القاهرة)، يوليو 2019.
19. عمر جمعة عمران، المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق، مجلة العلوم السياسية.
20. قرار الأمم المتحدة، رقم (968)، مجلس الأمن، 14 أبريل 1995،
21. كاظم علي المهدي، " التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد 2003"، دراسات دولية، العدد 56.

22. محمد أبو رمان، مستقبل داعش: عوامل القوة والضعف"، مؤسسة فريدريش أيربت، عمان، تشرين الثاني 2020.

23. ناصر صالح نايف، عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات"، دراسات سياسية: المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، سبتمبر 2019.

24. ناصر نايف، التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن 2017 – 1999"، رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

المصادر الأجنبية

1. "Militias in Iraq: The Hidden Face of Terrorism" (Geneva, Switzerland: Geneva International Centre for Justice, 2016), www.gicj.org
2. Ahmed Ezzeldin Mohamed, "Turnout In Transitional Elections: Who Votes In Iraq?" The Journal of The Middle East and Africa 9, No. 2 (August 2018):
3. Corruption Perceptions Index 2020" (Berlin, Germany: Transparency International e.V. (TI), 2020), https://www.transparency.org,.
4. Democracy Index 2020 .(Economist Intelligence Unit: London, 2020), www.eiu.com, P. 41.
5. Food Security in Iraq: Impact of COVID-19 (August - October 2020)" (New York: The United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 2021), P. 2.
6. Hans Keman, "Democratic Performance of Parties and Legitimacy in Europe," West European Politics 37, no. 2 (April 2014) https://doi.org/
7. LaPalombara, Joseph. "7. Distribution: A Crisis of Resource Management". Crises and Sequences in Political Development. (SPD-7), Princeton: Princeton University Press, 1971,
8. Larry Hanauer and Laurel E. Miller, Resolving Kirkuk: Lessons Learned from Settlements of Earlier Ethno-Territorial Conflicts (Santa Monica, California (USA): RAND National Defense Research Institute, 2012),
9. Miriam Puttick, "From Crisis to Catastrophe: the Situation of Minorities in Iraq," ed. Mark Lattimer, Human Rights Documents Online, October 2014,
10. Naufel Alhassan, "Changing the Rules of the Game: Reforming the Party System in Iraq" (Washington: Middle East Institute, 2021.
11. Political Stability by Country, Around the World | Theglobaleconomy.Com". 2021. Available at: https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability/

12. **POMEPS STUDIES 35, "The Project on Middle East Political Science," The Project on Middle East Political Science (Institute for Middle East Studies, October 2019), https://pomeps.org/**
13. **RAWLS, JOHN. A Theory of Justice: Original Edition. Harvard University Press, 1971, P.525.**
14. **RAWLS, JOHN. A Theory of Justice: Original Edition. Harvard University Press, 1971, P.525.**
15. **Renad Mansour, "Rebuilding the Iraqi state: Stabilization, governance, and reconciliation." European Union, European Parliament's Committee on Foreign Affairs, Brussels, February 2018,**
16. **Robert D. Hershey Jr., "Worrying Anew Over Oil Imports," The New York Times, December 30, 1989, At: https://www.nytimes.com/1989/12/30/business/worrying-anew-over-oil-imports.html.**

Stephen Bell, "Institutionalism: Old and New," in The Elgar Companion to Institutional and Evolutionary Economics (Edward Elgar, 1994.